نظرة على الواقع

محـــو الأمـــية
فـي مصـــر

منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

يمكنكم التواصل معنا من خلال :
info@sjplatform.org

نظرة على الواقع

محـــو الأمـــيـة
فـي مصـــر

نظرة على الواقع

محـــو الأمـــية
فـي مصـــر

منـصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

creative commons

الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -

غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدارة 4.0

www.sjplatform.org

المقدمة

منذ قرن تقريبًا، تحاول الدولة المصرية محو أمية المصريين. ولكن، تقف عوائق وعقبات كثيرة أمام ذلك. وإلى جانب هذا، ظل مفهوم الأمية عند الدولة متجمدًا عند الأمية الأبجدية، رغم تعدد واختلاف مفهوم الأمية في عصرنا الحديث؛ ومنها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والصحي والقانوني والثقافي وغير ذلك. ولذلك نحتاج إلى اعادة تعريف الأمية من جديد، وفقًا لما يتناسب مع هذا العصر، وتطور استخدام التكنولوجيا في محو أمية الأفراد.

وعلى مدار السنوات السابقة، صدرت عدة قوانين في أزمنة مختلفة، تنص على محو الأمية وتعليم الكبار. وبموجبها جميعًا، تعتبر مهمة محو الأمية قضية وطنية وقومية، حيث لابد من القضاء عليها لتقدم البلد ورفع مستوى الأفراد ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا.. إلخ. وبرغم هذا، ظلت الأمية متفشية ومنتشرة في أنحاء مصر. وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها؛ غياب التعاون بين المؤسسات العاملة في مجال تعليم الكبار، ومحدودية الموارد المالية والإمكانات المعتمدة للمؤسسات الرسمية، التي يعيبها بعدها كل البعد عن مسار حياة الأميين واحتياجاتهم العملية. وإلى جانب هذا، تعاني مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في محو الأمية من ضعف تمويل، الأمر الذي تفاقم بمرور الوقت بسبب القوانين المنظمة لعمل المنظمات. ويضاف ايضًا، عدم مناسبة المناهج لاحتياجات الأفراد، وضرورة تغييرها لتتناسب معهم، حتى نضمن عدم رجوعهم مرة أخرى إلى الأمية. ولذلك يجب النظر في مراجعة استراتيجية محو الأمية مرة أخرى بشكل شامل.

وهناك علاقة أيضًا بين الفقر والأمية، فأغلب الأميين من الفقراء. وإذا نظرنا إلى خريطة الأمية في مصر، نراها منتشرة في المحافظات التي ترتفع بها مستويات الفقر. وكما نجدها أيضًا في المحافظات التي تعاني من نقص الخدمات والمستلزمات التعليمية؛ مثل كثافات الفصول العالية، وارتفاع نسب التسرب، وبُعد المدارس عن الطلاب. بل حتى لا توجد مدارس على الإطلاق في بعض القرى الفقيرة. كما يتضح أيضًا أنه مع ارتفاع الحالة التعليمية لرب الأسرة يزداد إنفاقها على التعليم والاهتمام به.

لكن ما هي أكثر الفئات المتضررة من الأمية؟ وحسب البيانات المنشورة للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، أغلب الذين يعانون من الأمية نساء، بنسبة حوالي 31.2% منهن، في الشريحة العمرية 15 فأكثر.

وتحاول الورقة تقديم تعريفات الأمية بشقها الأبجدي والرقمي، حيث أصبح تعريف الأمية الآن أوسع من عدم تمكن الفرد من القراءة والكتابة فقط. كما نستعرض تاريخ محو الأمية في مصر، وكيفية تعامل الدولة معها. ثم نستطرد إلى البعد نوع الاجتماعي، والتعرف على البنية التحتية للتكنولوجيا في مصر، وكم تبلغ نسب المصريين الذين يستعملون الانترنت. ثم نتتبع صرف الأسرة المصرية على التعليم، ومدى تأثير الحالة التعليمية لرب الأسرة على هذا الصرف. ونشير إلى علاقة التنمية بالفقر والأمية والتسرب من التعليم.

مفهوم الأمية

ينص قانون محو الأمية وتعليم الكبار على أنه "تعليم المواطنين الأميين للوصول بهم إلى مستوى نهاية الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسي." "ويقصد بتعليم الكبار إعطائهم قدرًا مناسبًا من التعليم، لرفع مستواهم الثقافي والاجتماعي والمهني، لمواجهة المتغيرات والاحتياجات المتطورة للمجتمع، وإتاحة الفرصة أمامهم لمواصلة التعليم في مراحله المختلفة". [1]

أما اليونسكو، فعرفت الأمية متجاوزة للمفهوم التقليدي القائم على أساس مهارات الكتابة والقراءة والحساب، فتعرف محوها الآن باعتباره "القدرة على تحديد الأمور وفهمها وتفسيرها، وعلى الإبداع والتواصل، وذلك في عالم يزداد فيه الطابع الرقمي، والاعتماد على المواد المكتوبة، وثراء المعلومات وسرعة التغير".[2]

الأمية الرقمية

يختلف مفهوم الأمية الأبجدية عن الرقمية أو الحديثة. فكما ذكرنا سابقًا، لم تعد الأمية في الوقت الحالي مجرد افتقاد مهارات الكتابة والقراءة، وإنما أصبح لها مفهومًا أوسع من ذلك، وتأخذ عدة أشكال؛ منها "عدم القدرة على تحديد وإدراك مدى الحاجة إلى المعلومات، وكيفية الوصول إليها من مصادرها المتنوعة، وعدم المعرفة بكيفية تجميعها والاستفادة منها من أجل الوصول إلى مرحلة التفكير النقدي وتعليم الذات"[3]

تاريخ محو الأمية وتعليم الكبار

بدأ التعليم بشكله الحديث في عهد محمد علي (1805/1848)، الذي ركز اهتمامه على التعليم، من أجل تخريج كوادر لبناء الدولة الحديثة. ولكنه اهتم بتدريب فئات قليلة، ولم يهدف إلى انتشار التعليم في مصر وتعميمه على نطاق أوسع من المصريين. وبلغت نسبة الأمية في نهاية عهد محمد علي 94% من الشعب المصري[4]. وعلى مدار السنوات التي تلت محمد علي، اختلف موقف أبناءه من تعليم المصريين. في عهد عباس حلمي الأول وعهد سعيد باشا، شهدت هاتان الفترتان تقليصًا لعدد المدارس الحكومية وإغلاقها. ومال إنشاء المدارس الجديدة باتجاه الأوروبيين، مما أدى إلى زيادة عدد المدارس الأجنبية في مصر. وأغلقت أغلب المدارس الابتدائية والثانوية، ونفي معظم المفكرين إلى السودان، ومن أبرزهم رفاعة الطهطاوي[5]. لكن ما حدث في عهد اسماعيل باشا كان عكس ذلك. إذ أعاد فتح المدارس الحكومية التي أغلقت في عهدي سعيد وعباس.[6] كما أنه وضع الإلمام بالقراءة والكتابة شرطًا للانضمام إلى مجلس شورى النواب عام 1866.[7]

---

[1] قانون محو الأمية وتعليم الكبار رقم 8 لسنة 1991، منشورات قانونية، https://manshurat.org/node/44997

[2] اليونسكو، محو الأمية. https://ar.unesco.org/themes/literacy

[3] أمل أنيس، نحو رؤية مستقبلية للقضاء على الأمية في مصر، مجلة أحوال مصرية، الأمية، العدد 81، يوليو 2021.

[4] اية سمير غريب، الأمية في مصر (1923 - 1952)، الهيئة العامة للكتاب، تاريخ المصريين 326، 2019.

[5] أية سمير غريب، الأمية في مصر (1923 - 1952)، الهيئة العامة للكتاب، تاريخ المصريين 326، 2019. صفحة 26

[6] أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في مصر، 1945. صفحة 8

وفي ظل احتلال الإنجليز لمصر سنة 1882، بلغت نسبة من يعرفون القراءة والكتابة في مصر 3.6% من الذكور و2% من الإناث. وأيد الاحتلال ايضًا عدم التوسع في التعليم، وتبني سياسات تعليمية محددة غير مناهضة للاستعمار، وخلق طبقة اجتماعية متعلمة متمشية مع سياسات الاحتلال في مصر، عبر القضاء على اللغة العربية كلغة للتعليم، واستبدالها بالانجليزية، وتقليل ميزانية التعليم، مما قصره فعلياً على الأغنياء.[8] ووضعت وفقًا لذلك سياسات دوجلاس دانلوب،[9] الذي كان مستشارا لوزارة المعارف آنذاك.

وفي عام 1923، نص الدستور المصري على حق التعليم للمصريين، وخاصة التعليم الابتدائي. وكانت مصر حينها في المركز الأول على العالم في الأمية بنسبة 88% سنة 1930.[10] وأنشئت مؤسسات تعليمية تحاول نشر التعليم وتقليل الأمية بين الشعب، مثل جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حاليًا). وشرعت بعض النخب المصرية أيضًا في الحديث عن أهمية التعليم، مثل طه حسين الذي أدرك أن التعليم هو محرر الأمة المصرية من الاحتلال ومخرج من دائرة الجهل. وانتشر تصريحه الشهير أن "التعليم كالماء والهواء".

وفي عام 1944، صدر أول قانون لمحو الأمية رقم 10 من مجلس الشيوخ. وينص على تعليم الفئة العمرية من 12 سنة حتى 45 سنة، مجانًا ولمدة 9 شهور متتالية. إلى أن قامت ثورة 23 يوليو 1952، وانحازت إلى الفقراء وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في المجتمع، والقضاء على النظام الإقطاعي. كما سعت إلى التوسع في تعليم البنات والبنين، وذلك ببناء المدارس وانتشارها في القرى والمراكز والأطراف الحدودية. [11]

وفي عام 1970، صدر قانون 67 لسنة 1970 لتعليم الكبار ومحو الأمية. وجاء في مادته الأولى أن "تعليم الكبار ومحو الأمية مسئولية قومية سياسية، الهدف منه تعليم المواطنين الأميين ورفع مستواهم ثقافيًا واجتماعيًا ومهنيًا، وتلتزم الوزارات بتنفيذه - من خلال مجلس الوزراء، ووحدات الحكم المحلى، والهيئات العامة، والتنظيمات السياسية والشعبية، والشركات، والاتحاد العام لنقابات العمال، والنقابات، والجمعيات، وأصحاب الأعمال".[12] كما خفض القانون سن الأمي إلى 8 سنوات بدلا من 12 سنة. وعرف الأميين باعتبارهم غير المقيدين في أية مدرسة، أو طلاب المدارس إذا لم يصلوا إلى

---

[7] الهيئة العامة للاستعلامات، مجلس شورى النواب 1866 .... حقائق أساسية وتقاليد راسخة، 4 أكتوبر 2016 https://www.sis.gov.eg/Story/128811/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8-1866-...-%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%AF-%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%AE%D8%A9?lang=ar

[8] أية سمير غريب، الأمية في مصر (1923 - 1952)، الهيئة العامة للكتاب، تاريخ المصريين 326، 2019. صفحة 33

[9] دوجلاس دنلوب - 1861 - 1931 - وهو معلم عينة اللورد كرومر مستشارًا للتعليم في مصر، لوضع سياسة تعليمية تخدم أهداف الاستعمار.

[10] آية سمير غريب، الأمية في مصر (1923 - 1952)، الهيئة العامة للكتاب، تاريخ المصريين 326، 2019.

[11] أمل أنيس، نحو رؤية مستقبلية للقضاء على الأمية في مصر، مجلة أحوال مصرية، الأمية، العدد 81، يوليو 2021.

[12] جمهورية مصر العربية، قانون رقم 67 لسنة 1970، في شأن تعليم تعليم الكبار ومحو الأمية رقم 110 لسنة 1944 بمكافحة الأمية ونشر الثقافة، 17 أغسطس سنة 1970. https://www.laweg.net//Default.aspx?action=ViewActivePages&ItemID=31696&Type=6

مستوى نهاية الفصل الرابع الابتدائي. ونص دستور 1971 على أن "محو الأمية واجب وطني، تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه."[13]

وفي عهد مبارك، صدرت عدة تعديلات على قانون محو الأمية. ثم صدر قانون رقم 8 لسنة 1991 بشأن محو الأمية وتعليم الكبار. وأنشئت على أساس هذا القانون الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، ذات الشخصية الاعتبارية، التابعة مباشرةً لوزارة التربية والتعليم. وتتولى الهيئة وضع الخطط والبرامج ومتابعة تنفيذها، والإشراف عليها، بالتنسيق مع الهيئات والوزارات الاخرى. [14]

ورغم صدور قرارات وقوانين عديدة، على مدار ما يقارب القرن، بشأن محاولات محو أمية المصريين، إلا أن البلاد مازلت تعاني في القرن الحادي والعشرين من نسبة أمية كبيرة بين عدد السكان. ويرجع ذلك إلى عدم جدية المؤسسات في تنفيذ القرارات، وتحولها إلى حبر على ورق. ويضاف إلى ذلك عدم تسليط الضوء على أهمية محو أمية المصريين، وضعف الإنفاق الشديد على المؤسسة التعليمية، وعدم تعيين مدرسين جدد في الهيئة. وكما يؤثر أيضًا عدم استخدام أساليب حديثة في التدريس جاذبة للأفراد ومحفزة لهم على محو أميتهم. كما تؤدي دائرة الفقر التي تقع فيها أسر كثيرة إلى تسرب الطلاب من المدارس، وتوجههم إلى سوق العمل. ويظل ذلك عائقا أساسيًا أمام جميع محاولات محو الأمية.

محافظات ترتفع بها نسبة الأمية

تشير الأوضاع الحالية إلى وضع شديد التعقيد للأمية في مصر. وتستخدم المؤسسات أدوات واستراتيجيات قديمة، رغم التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير في مجال محو الأمية. كما تقوم هذه البرامج على محو الأمية الأبجدية فقط، رغم تعدد أشكال الأمية في مصر، ومن أهمها الأمية الصحية (مثل التأمين الصحي)، والقانونية (مثل معرفة حقوقك القانونية في البلد)، والاقتصادية (مثل الأمور التي تمس معرفة أساسيات الاقتصاد الخاصة بالحياة اليومية للمواطن) وغير ذلك.

ورغم انتشار الأمية في جميع أنحاء الجمهورية، إلا أن هناك بعض المحافظات التي ترتفع فيها كثافة الأمية، وخاصةً محافظات الصعيد. وقد يرجع ذلك إلى زيادة معدلات الفقر هناك، حيث تعجل الأسرة بخروج أبنائها من حلقة التعليم، أو تكون تكاليف ومصاريف الخدمات التعليمية مرتفعة بالنسبة لدخلها، أو تحتاج إلى عمل الطفل لزيادة الدخل والمستوى المعيشي.

---

[13] جمهورية مصر العربية، دستور 1971، الباب الثاني: المقومات الأساسية في المجتمع، الفصل الأول، مادة رقم 21، http://el-borai.com/wp-content/uploads/2014/03/dostor1971.pdf

[14] جمهورية مصر العربية، قانون رقم 8 لسنة 1991 في شأن محو الأمية وتعليم الكبار، 21 مارس 1991، العدد 12.
https://laweg.net//Default.aspx?action=ViewActivePages&ItemID=23022&Type=6#:~:text=%D9%8A%D9%82%D8%B5%D8%AF%20%D8%A8%D9%85%D8%AD%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%89%20%D8%AD%D9%83%D9%85,%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%20%D9%81%D9%89%20%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AD%D9%84%D9%87%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%AA%D9%84%D9%81%D8%A9.

لكن يلاحظ ايضًا ارتفاع كثافة الطلاب بالفصول في هذه المحافظات[15]، إلى جانب عدم عدالة توزيع الخدمات التعليمية. ويؤدي ذلك إلى تسرب الطلاب من التعليم، قبل إجادة القراءة والكتابة. ومن المعلوم أيضا أن بعض القرى في المناطق المهمشة لا يوجد بها مدرسة أصلًا.

وفيما يلي توزيع للمحافظات وفقًا لحالات الأمية على مستوى الجمهورية:

المؤشرات التقديرية لأعداد السكات والأميين للشريحة العمرية 15 سنة فاكثر حتي 1/7/2021

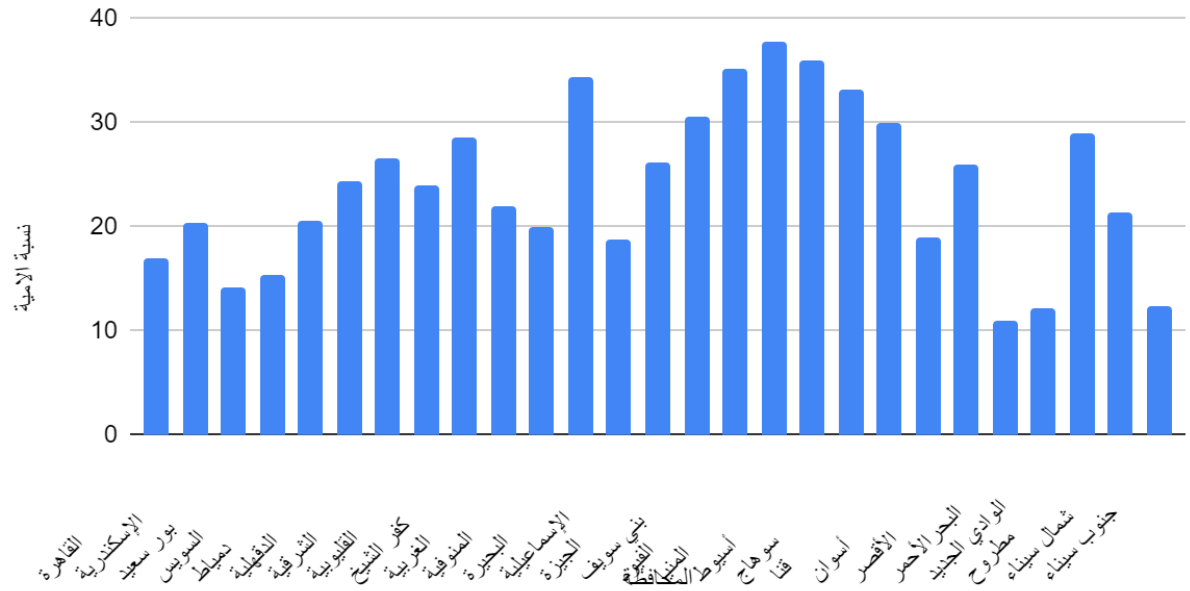

16

كما هو واضح، كانت محافظات الصعيد الأعلى من حيث الأمية، وهي أيضا المحافظات نفسها التي تعاني من الفقر الشديد، وغياب العدالة في الخدمات التعليمية، وكثافات طلابية عالية. وتأتي محافظة المنيا بنسبة 37.7 % وأسيوط 36% والفيوم 35.1% في المراكز الأولى. بينما كانت المحافظات الحدودية الأقل في انتشار الأمية. ولكن لا يعني ذلك أن الأمية هناك قليلة، حيث يلاحظ معاناة المحافظات الحدودية من قلة المدارس وانتشار التسرب وضعف الإمكانات والخدمات التعليمية المقدمة هناك.

البعد نوع الاجتماعي

من خلال البيانات المتاحة من الهيئة العامة لتعليم الكبار، كانت النساء أكثر الفئات معاناة من الأمية في مصر. وقد يرجع ذلك إلى العادات والتقاليد في مناطق كثيرة بمصر. حيث تمنع تلك العادات تعليم

---

[15] منصة العدالة الاجتماعية، تطور كثافات الفصول في مصر: بين قلة الإنفاق وضعف الجودة التعليمية، 11- 11- 2020، https://sjplatform.org/%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%aa%d8%b7%d9%88%d8%b1-%d9%83%d8%ab%d8%a7%d9%81%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%b5%d9%88%d9%84-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d8%a8%d9%8a%d9%86-%d9%82%d9%84/

[16] الهيئة العامة لتعليم الكبار، الإدارة العامة لنظم المعلومات والتحول الرقمي، المؤشرات التقديرية لأعداد السكان والأميين ونسبهم موزعة مراكز إدارية وأقسام للشريحة العمرية 15 سنة فأكثر حتى 2021/7/1 بإضافة التسرب.

المرأة، رغم حملات التوعية على مدار السنوات. كما يمكن إضافة ارتفاع مستوى الفقر في هذه المناطق، المنتشرة بوضوح في الصعيد والمناطق الريفية بشكل خاص. وتظهر البيانات التالية مؤشرات عن الأمية المتفشية بين النساء. وتحتل المنيا المركز الأول في الأمية بنسبة 45.8%، أي يقع ما يقارب نصف نساء المحافظة فريسة للأمية. وتأتي بعدها محافظة أسيوط 42.4%، ويليها البحيرة 41.6%، وسوهاج 41.1%.

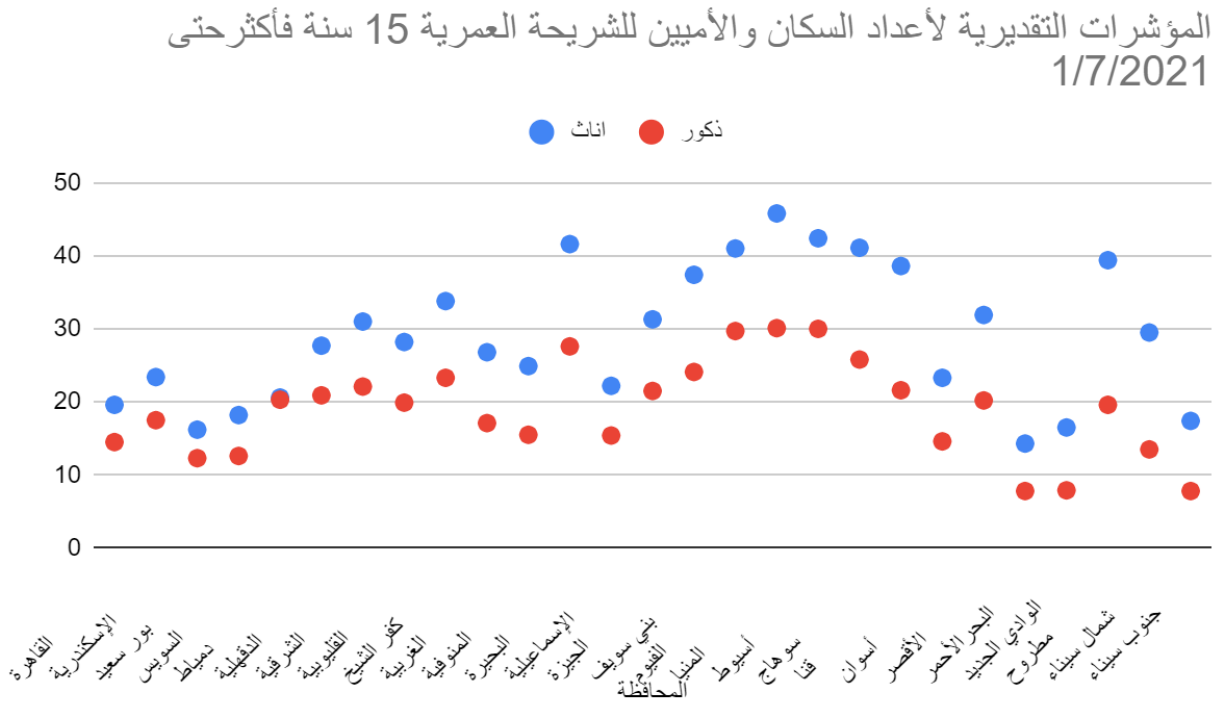

[17]

البنية التحتية للتكنولوجيا

وكما ذكرنا، لا تعتبر الأمية الآن مجرد الافتقار إلى معرفة القراءة والكتابة والحساب، بل توسع المفهوم عن ذلك. وظهرت الحاجة إلى التطوير التكنولوجي بوضوح مع جائحة كورونا التي أدت إلى إغلاق المدارس، فتعطلت حالة التعليم في مصر. ويضعنا هذا أمام أهمية إدخال التكنولوجيا في التعليم، وإرساء بنية تحتية تقنية في مصر. ومنذ بداية انتشار فيرس كورونا في مصر، حاولت وزارة التربية والتعليم تحويل عملية التعليم والتعلم إلى النظام الرقمي، وانشاء قنوات على اليوتيوب، وتطبيقات رقمية لمساعد الطلاب في التعليم. لكن هل كانت هذه التجربة متناسبة مع حجم التحديات التي تواجهها الوزارة؛ من ضعف البنية التحتية للتكنولوجيا، ومحدودية أعداد مستخدمي خدمة الإنترنت في مصر؟

[17] المصدر السابق

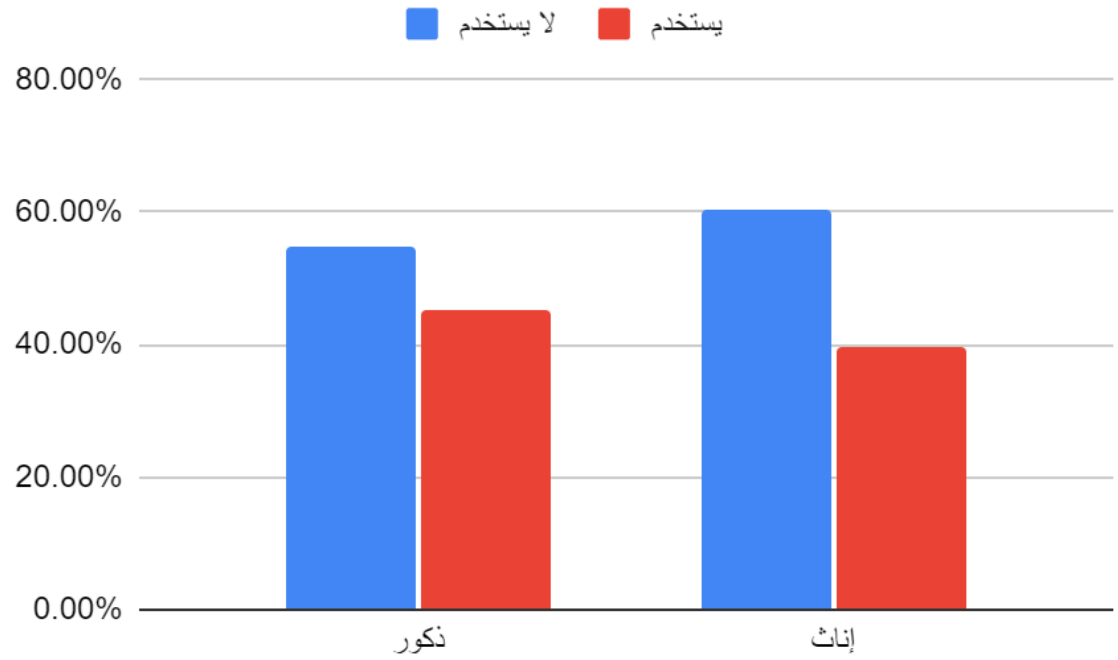

استخدام الأفراد لتكنولوجيا المعلومات (4 سنوات فأكثر) في الحضر[18]

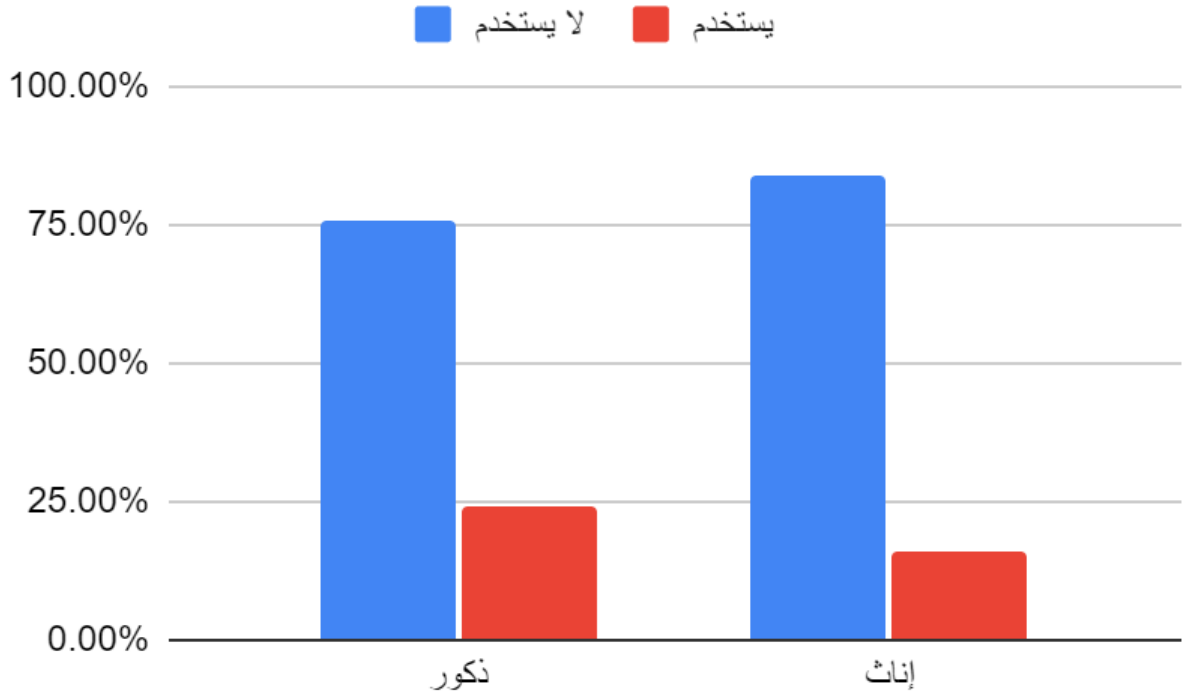

استخدام الأفراد لتكنولوجيا المعلومات (4 سنوات فأكثر) في الريف[19]

[18] الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، أهم النتائج للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017، التوزيع النسبي للمصريين (4 سنوات فأكثر) طبقا لاستخدام تكنولوجيا المعلومات: جدول 1:15، صفحة 144.

[19] الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، أهم النتائج للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017، التوزيع النسبي للمصريين (4 سنوات فأكثر) طبقا لاستخدام تكنولوجيا المعلومات: جدول 1:15، صفحة 144.

ومن خلال الرسومات البيانية السابقة، نلاحظ عدة نقاط: أولًا: استخدم الإنترنت في الحضر أعلى بكثير من استخدمه في الريف، وثانيًا: استخدام الذكور للإنترنت أعلى بكثير من الإناث في الحضر والريف، وثالثًا: استخدام الانترنت في الريف قليل جدًا. وقد يرجع ذلك إلى الفقر الموجود في المناطق الريفية، وضعف البنية التحتية الأساسية، وغياب المساواة في توزيع الثروة، وزيادة عدد الفتيات اللاتي لم يتاح لهن التعليم بسبب العادات والتقاليد.

الصرف على التعليم

يمكن من خلال التعليم تحقيق قدر كبير من التنمية المستدامة للمجتمع، وتقليص فجوة عدم المساواة القائمة، وإخراج كثير من الأفراد من دائرة الفقر. وتظهر البيانات إنه كلما زاد المستوى التعليمي للفرد زاد الإنفاق على التعليم.[20] وحسب البيانات، يصرف رب الأسرة الحاصل على شهادة جامعية فأعلى، نسبة 10% من دخله على التعليم، ويليه الحاصل على شهادة متوسطة أو أقل من جامعية مع نسبة 5.5%، ثم الحاصل على شهادة أقل من المتوسط مع نسبة 4.2%، ويقرأ ويكتب 3.2%، وكان الأقل صرفًا على التعليم رب الأسرة الأمي، ويصرف بنسبة 2.1%.[21]

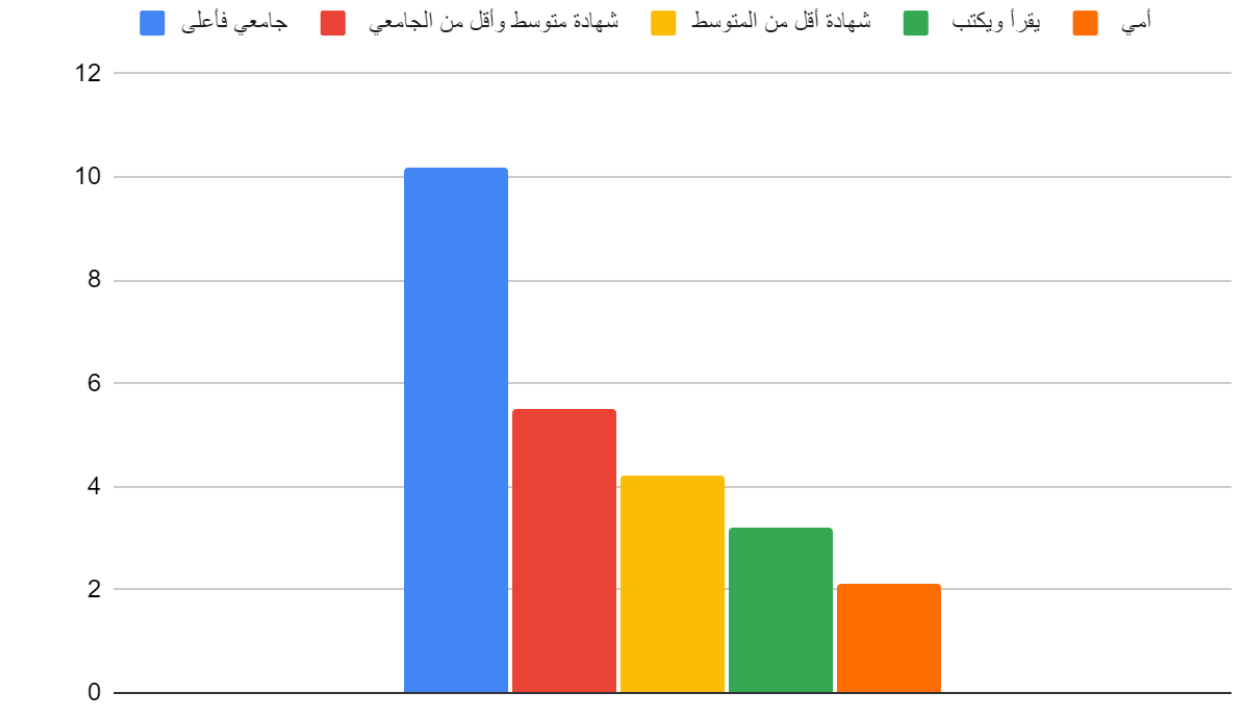

22

[20] منصة العدالة الاجتماعية، رصد لأهم الأرقام الخاصة بصرف الأسر على التعليم، https://sjplatform.org/%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%8a%d9%88%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a-%d9%84%d9%84%d8%a3%d8%b3%d8%b1%d8%a9-%d8%b1%d8%b5%d8%af-%d9%84%d8%a3%d9%87%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b1%d9%82/

[21] الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق، القسم الثاني: الإنفاق والاستهلاك الفعلي، التوزيع النسبي للإنفاق السنوي للأسرة وفقا لمجموعات الإنفاق الرئيسية والحالة التعليمية لرئيس الأسرة. صفحة 47

[22] المصدر السابق

التنمية والفقر

يمكن لمحو الأمية أن يكون عاملًا أساسيًا من عوامل تحقيق التنمية في مصر، لأنه يعد المواطن لسوق العمل، ويحسن من المستوى الاجتماعي له ولأسرته، ويساعده على تحسين أحواله الاقتصادية ايضًا. كما قد يكون مخرجًا من دائرة الفقر والعوز. لكن يقف الفقر ذاته عقبة أمام ذلك، حيث تحاول الأسرة عادة تغطية مأكلها ومشربها ومسكنها في البداية، ثم يأتي الصرف على الصحة والتعليم. ولظروف عدم المساواة في توزيع الخدمات التعليمية في مصر، تكون تكاليف التعليم عادة مرتفعة على الأسرة، مثل مصاريف التنقل والدروس الخصوصية والكتب الدراسية وغيرها. وتؤثر كل هذه العوامل على الحالة التعليمية للفرد وتعرضه للتسرب من التعليم والدخول في دائرة الأمية.

وهناك نسبة كبيرة من الفقراء في مصر، فحسب جهاز التعبئة والإحصاء، تقع نسبة 29.7 % من الشعب أدنى من خط الفقر[23]. وقد يعد التعليم مخرجًا منه. وتنص أهداف التنمية المستدامة على ضرورة "التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة". وجاء ضمن أهدافها القضاء على الأمية في 2030.[24] وتحتاج مصر إلى تعزيز وتوفير حياة كريمة للأسر المصرية في البداية حتى يتسنى لها إرسال أبنائها إلى المدارس، مع وجود برامج محو أمية للكبار، تتناسب مع ظروفهم وعملهم.

ويقع أغلب الفقراء في الريف والمناطق المهمشة. ويوضح الرسم البياني التالي توزيع الفقراء في مصر.

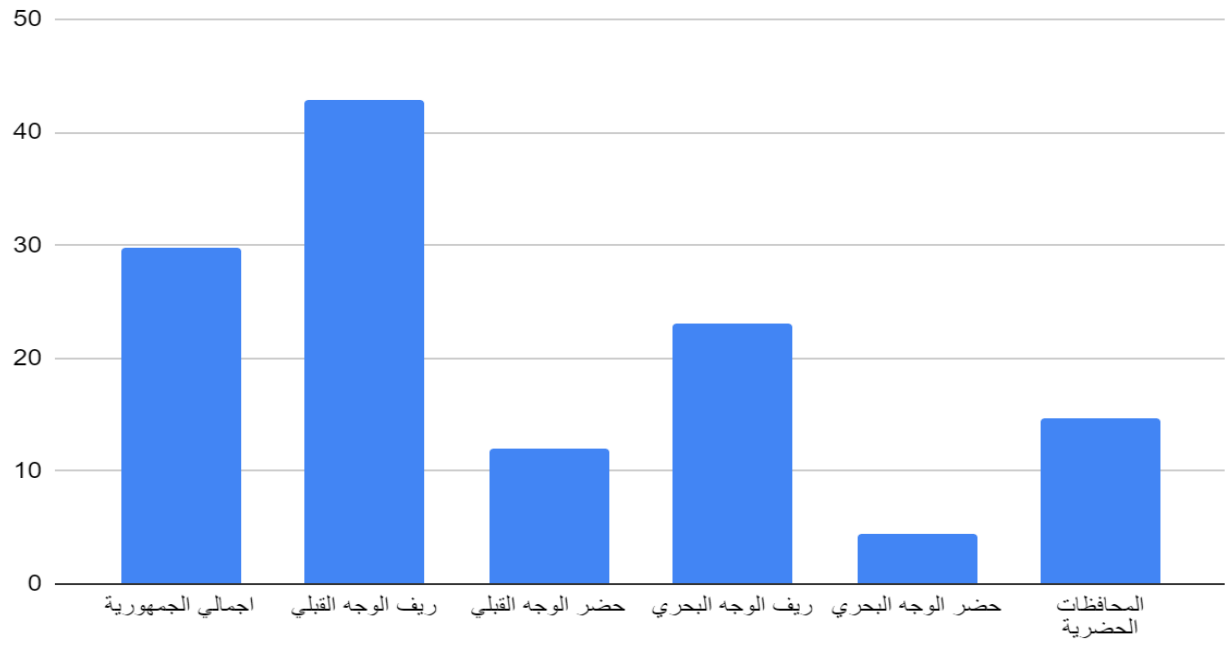

[23] الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق، القسم التاسع: مقاييس الفقر والتفاوت في الاستهلاك، 2019.
[24] استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، محور التعليم والتدريب، https://manshurat.org/node/13707

وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يتمركز أغلب الفقراء في الريف. ويمثل الريف القبلي أعلى نسب الفقر في مصر بنسبة 42.8%، ويليه ريف الوجه البحري 23.1% . ويعيش في هذه المناطق أغلب الأميين، وتكون نسب التسرب من المدارس فيها عالية جدًا. ثم تأتي المناطق الحضرية، فتبلغ نسبة الأمية في المحافظات الحضرية 14.7% ، ويليها المناطق الحضرية في الوجه القبلي بنسبة 12%، وأخيرًا حضر الوجه البحري بنسبة 4.4%.[25]

التسرب من التعليم

يعني التسرب من التعليم عدم الالتزام بالحضور إلى المدرسة يوميًا، أو أنقطاع الطالب عن حضور المدرسة باستمرار.[26] وهناك أنواع من التسرب؛ مثلا "التسرب الناتج من عدم الإلتحاق بالمدرسة أو بالتعليم الأساسي، والتسرب بين مراحل التعليم المتتالية، حيث لا تكمل الطالبة تعليمها بعد هذه المراحل."[27] ويعد التسرب من التعليم أزمة كبيرة تواجه الدولة والمجتمع. وتتنوع أسباب التسرب بين الاقتصادي والاجتماعي. وبسبب تسرب الطلاب والطالبات من حلقات التعليم، يدخلون مرة أخرى في دائرة الأمية. ويمكن القضاء على التسرب وإنقاذ الطلاب من عدم الوقوع في جهل الأمية، من خلال بناء سياسات تعليمية جديدة، تشمل جميع أطراف العملية التعليمية. وكما يمكن مساعدة الأسرة الفقيرة لاعلى إعادة أبنائها مرة أخرى إلى المدارس، والعمل على زيادة قيمة التعليم في سوق العمل، بما يرفع من دخل الفرد، وبناء مدارس في المناطق المهمشة لاستيعاب الطلاب في هذه المناطق. ويضاف إلى العوامل المهمة لتقليل التسرب، تحسين الوضع المادي للمعلم، وابتكار مناهج حديثة تساعد الطلاب ولا تنفرهم من العملية التعليمية.

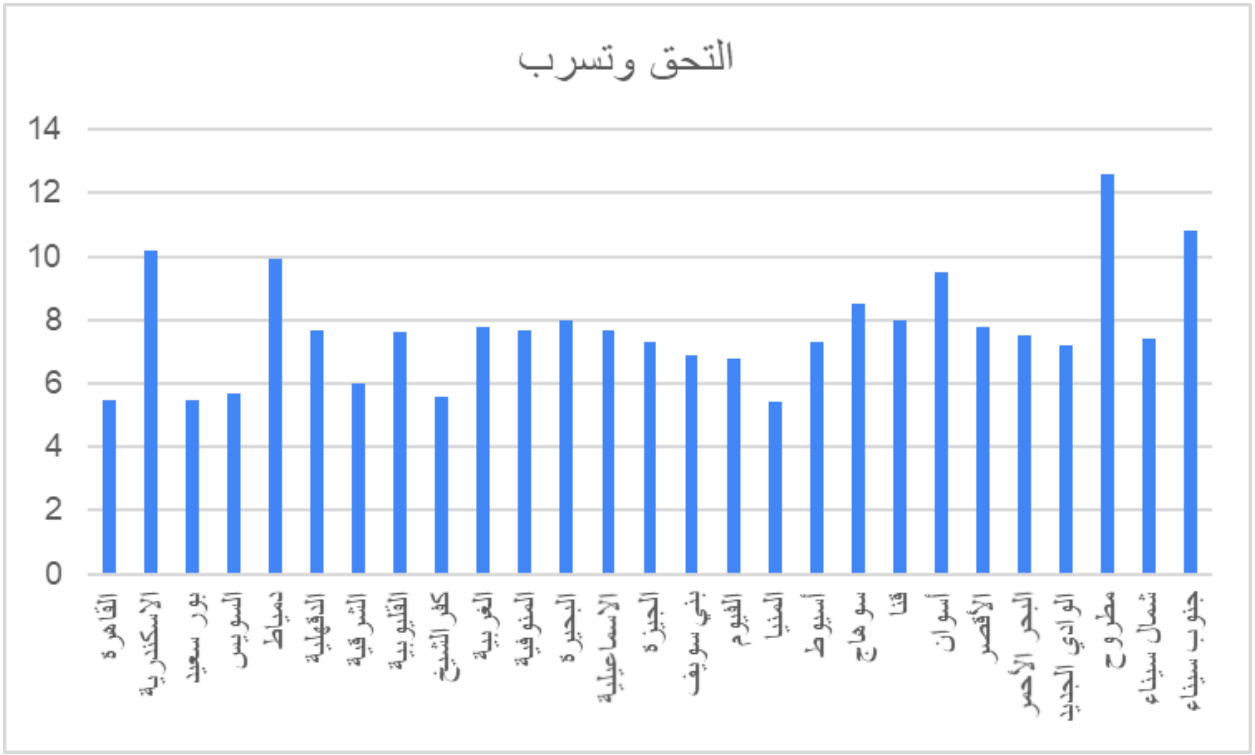

[25] .الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق 2019، القسم التاسع مقاييس الفقر والتفاوت في الاستهلاك

[26] سناء أحمد فرج عبد الحميد، دراسة إحصائية لأسباب التسرب من التعليم الأساسي، جامعة عين شمس - كلية تجارة، 2019/3/13

[27] المصدر السابق

وكما توضح خريطة التسرب من التعليم على مستوى المحافظات، جاءت محافظة مطروح في المركز الأول من حيث عدد الطلاب المتسربين، يليها جنوب سيناء والإسكندرية. أما المحافظات الأقل في عدد المتسربين، كانت من نصيب محافظة بورسعيد والمنيا والقاهرة. وأما عن أسباب التسرب بين المحافظات، فوفق الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، يأتي عدم رغبة الفرد والأسرة في المرتبة الأولى والثانية، وبعدها الظروف المادية، وتكرار الرسوب، والعمل، وصعوبة الوصول إلى المدرسة، ووفاة أحد الوالدين.[28]

وفي النهاية نشير إلى عدة نقاط أهمها:

تبلغ أعداد الأميين في مصر مستويات كبيرة جدًا. وتكاد نسبة الأمية تصل إلى ربع السكان. وصدرت قوانين كثيرة لمحاولة حل مشكلة الأمية، إلا أنها ظلت قائمة كما ظلت نسبة الأمية مرتفعة، حتى القرن الحادي والعشرين. وما زلنا نتحدث حتى الآن عن الأمية الأبجدية. كما توفر المناهج غير المتناسبة مع ظروف الأميين وعملهم، فرص للرجوع للأمية مرة اخرى.[29] وهذا بالإضافة إلى ضعف التعاون بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في وضع الاستراتيجية. وأدى ضعف البنية التحتية للتكنولوجيا في المدارس إلى تعثر تشغيل أغلب مراكز تعليم الكبار أثناء الجائحة. إذًا نحتاج إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تستهدف الوصول إلى صفر% أمية سنة 2030. كما يجب أن يساعد محو أمية المواطنين على الترقي الاجتماعي والاقتصادي. ويجب وضع استراتيجية تهدف إلى محو الأمية على المدى القريب، وذلك بالعمل على المتابعة المستمرة من قبل المؤسسات. وأخيرًا، من الضروري زيادة الوعي بأهمية التعليم وضمان كونه فرصة للخروج من دائرة الجهل والفقر والعوز، وتحقيق التنمية المستدامة.

[28] الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، مصر في أرقام سكان 2021، نسب السكان المصريين (4 سنوات فأكثر) طبقا للالتحاق والتسرب من التعليم بمحافظات الجمهورية تعداد 2017.

[29] أمل أنيس، نحو رؤية مستقبلية للقضاء على الأمية في مصر، مجلة أحوال مصرية، الأمية، العدد 81، يوليو 2021.،صفحة 18

المصادر

- قوانين محو الأمية.
- أمل أنيس، نحو رؤية مستقبلية للقضاء على الأمية في مصر،مجلة أحوال مصرية، الأمية، العدد 81، يوليو 2021.
- أية سمير غريب، الأمية في مصر (1923 - 1952)، الهيئة العامة للكتاب، تاريخ المصريين 326، 2019.
- أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في مصر، 1945.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق 2019.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم النتائج للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.
- منصة العدالة الاجتماعية، تطور كثافات الفصول في مصر: بين قلة الإنفاق وضعف الجودة التعليمية، 11- 11- 2020.